

كلمة السيد الأستاذ الدكتور / حاتم الجبلي

وزير الصحة

بمناسبة إعلان منهج مقدمى الخدمات الصحية

"لا لتطبيب ختان الإناث"

القاهرة - الإثنين 1 نوفمبر 2010

السيدة السفيرة/ مشيرة خطاب وزيرة الدولة للأسرة والسكان

السيدات والسادة،

يسعدني أن أشارككم اليوم للإعلان عن انطلاق أحد المشروعات القومية التي تتكاتف فيها مؤسسات الدولة المختلفة وتتعاون من أجل صنع مستقبل أفضل لهذا الوطن، وهو إعلان منهج ودليل مقدمى الخدمات الصحية "لا تطيب ختان الإناث".

تعتبر جريمة ختان الإناث واحدة من أسوأ الجرائم التي تمارس منذ قرون دون أي سند علمي أو أساس شرعي، بالرغم مما تؤدي إليه من تداعيات صحية واجتماعية ونفسية مؤكدة تؤثر سلباً على المرأة والمجتمع ومن ثم على التنمية المنشودة.

ومن هذا المنطلق، فإن هذا المشروع الذي نشهد إطلاقه اليوم يجسد ثمرة للتعاون الوثيق بين وزارة الصحة ووزارة الدولة للأسرة والسكان على مدى أكثر من عامين، تم خلالهما إعداد المنهج بواسطة مجموعة متميزة من الخبراء

والمختصين فى مجالات الطب والشريعة والقانون والعمل الاجتماعى والتنمية، ويستهدف هذا المنهج تكوين كوادر من الأطباء والفريق الصحى التى تمتلك القدرة على تقديم المشورة الصحية للأسر وكل فئات المجتمع المصرى حول عدم جدوى ختان الإناث ونفى علاقته بالممارسة الطبية السوية وتأكيد خطورته على الصحة الجسدية والنفسية للطفلة والمرأة.

يشمل هذا المنهج "دليل التدريب"، وكتاب "سؤال وجواب" للمتدرب، مستنداً إلى جهود وزارة الصحة فى مناهضة ختان الإناث، حيث يحتوى دليل المدرب على معلومات متكاملة حول ختان الإناث، ومعدلات انتشار هذه الظاهرة، ومحدداتها الاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى المعلومات الطبية المتكاملة واللازمة للفريق الطبى لتقديم الخدمات الطبية ونشر الوعى الصحى على الوجه الأكمل. كما تم إعداد دليل المتدرب ليشمل جميع المعلومات الواردة فى دليل المدرب على شكل سؤال وجواب، حتى يتمكن المتدرب من الاحتفاظ بهذا المرجع والاستفادة منه فى تقديم المشورة الصحية السليمة للأهالى بهدف إنقاذ الطفلة المصرية من مغبة ختان الإناث.

وإيماناً منا بدور المرأة في دفع عجلة التنمية، تحرص وزارة الصحة على تعزيز صحة المرأة عن طريق توفير ودعم الخدمات الصحية المقدمة لها ومناهضة الممارسات التي تضر بسلامتها على مدى مراحلها العمرية المختلفة.

وفي هذا المجال، فإن نتائج المسح السكاني (DHS 2008) تؤكد انخفاض معدل انتشار ممارسة عادة ختان الإناث من 97% عام 1995 إلى 91% عام 2008، وهو ما يدعو إلى التفاؤل ببدء مرحلة من الانخفاض الملحوظ في معدلات ممارسة تلك العادة، وإن كان هذا التفاؤل لا يعني بأي حال الاطمئنان إلى أن الجهود الجارية تعد كافيةً بشكل تام، إذ ينبغي الاستمرار في تكثيف الجهود والبحث عن سبل مبتكرة تتلاءم مع حجم التحدي القائم.

وتبين من الدراسة أن هناك ارتباط بين درجة تعليم الأم والأب و معدل انتشار الختان بين الفتيات، فكلما ازدادت درجة تعليم الأم أو الأب ينخفض معدل انتشار ختان الفتيات بشكل ملموس ليصل إلى حوالي 28% بين الفتيات اللاتي حصلن أبائهن وأمهاتهن على درجة جامعية.

إلا أن التحدي الحقيقي الذي يستهدفه هذا المشروع هو ارتفاع معدل ممارسة هذه العادة بمعرفة الفريق الطبي (من 55% عام 1995 إلى 77,5% عام 2008). وفي هذا السياق، تقوم وزارة الصحة بتكثيف جهودها لإنهاء تطيب عادة ختان الإناث ومنع ممارستها من خلال تنفيذ الأنشطة التالية:

أولاً: حظر ممارسة هذه العادة بواسطة الفريق الصحي وغيره تحت أي مسمى، وقد تم إصدار القرار الوزاري رقم 271 لسنة 2007 لحظر ممارسة هذه الجريمة. ويعتبر القرار خطوة مؤثرة نحو القضاء على هذه الجريمة، حيث أنه سد جميع الثغرات التي يتعلل بها البعض. وقد تم إعلام جميع أفراد الفريق الصحي بجميع المحافظات سواء بالقطاع الحكومي أو القطاع الخاص بهذا القرار، بالإضافة الى تطبيق وتفعيل تعديلات قانون الطفل الخاصة بحظر ختان الإناث وذلك من خلال إحالة المخالفين إلى جهات التحقيق المعنية.

ثانياً: تضمين موضوع مناهضة ختان الإناث ضمن البرنامج التدريبي الذي يقدم للأطباء حديثي التخرج قبل تكليفهم بالعمل بالوحدات الصحية للعمل على تزكية

دورهم فى الوقاية والنهوض بصحة المجتمع من خلال رفضهم إجراء الختان ودورهم الإيجابي فى تصحيح المفاهيم والمعتقدات الخاطئة.

ثالثاً: بناء القدرات وإكساب المهارات للممرضات والرائدات الريفيات للمساهمة فى تنفيذ أنشطة الاتصال المباشر بالمجتمع للعمل على تصحيح المفاهيم وتغيير الاتجاهات حول هذه العادة.

رابعاً: عقد ندوات للتوعية وتصحيح المفاهيم حول ختان الإناث بنوادي الأسرة ومراكز الشباب بالمحافظات بمشاركة السيدات - وخصوصاً الجدات والحموات - والفتيات، كما يشارك فيها أيضاً القيادات المحلية والشباب.

خامساً: عقد ورش عمل لرجال الدين الإسلامى والمسيحى والداعيات الإسلاميات والمكرسات المسيحيات لتوضيح موقف وزارة الصحة ونقابة الأطباء من ممارسة هذه العادة والتأكيد على دورهم الإيجابي فى مناهضة ختان الإناث من خلال الخطاب الدينى لدعم أنشطة وزاره وتقوية موقفهم الراض للختان.

سادساً: عقد ورش عمل مع الإعلاميين لإمدادهم بالمعلومات الأساسية حول موضوع ختان الإناث والدوافع وراء إنتشار هذه العادة من واقع الدراسات الميدانية بغرض مساعدتهم فى إنتاج الرسائل الإعلامية المناسبة لمخاطبة الجمهور بغرض تحقيق تغيير اتجاهات المجتمع ومنع ممارسة هذه العادة.

وأخيراً وليس آخراً، فقد حرصت وزارة الصحة على دعم الشراكة مع الهيئات والجهات الحكومية وغير الحكومية المهمة بمناهضة هذه العادة لتوحيد الرسائل الموجهة للمجتمع، وتبادل الخبرات من أجل الإسراع بمعدلات خفض نسبة ممارسة تلك العادة. فى هذا المجال تعتبر الشراكة الموجودة الآن بين وزارة الصحة والمجلس القومى للطفولة والأمومة (وزارة الأسرة والسكان) وهيئة اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومشروع الإتصال للصحة، مثلاً يحتذى به للتعاون المثمر وتضافر جهود مختلف الجهات المحلية والدولية، إذ نتج عن هذه الشراكة إعداد كوادر من المدربين من الأطباء تمهيدا لقيامهم بتنفيذ أنشطة مناهضة ختان الإناث بشكل نتوقع أن يحدث تقدماً ملموساً خلال السنوات المقبلة.

السيدات والسادة...

في ختام حديثي، لا يسعني سوى أن أتوجه بالشكر مجدداً لكل الهيئات التي أسهمت في هذا المشروع الذي يجسد التعاون والتنسيق الناجح بين كافة أجهزة الدولة على اختلاف تخصصاتها، داعياً كافة مؤسسات المجتمع المدني والجهات المانحة لدعم المشروعات القومية التي تستهدف النهوض بالرعاية الصحية والارتقاء بجودة وكفاءة الخدمات الصحية، وأن تظل قصة الطفلة "بدور" محفورة في ذاكرتنا دوماً ونحن نحارب هذه الجريمة.

أشكركم على حسن الاستماع

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،